أثر الإعراب في بيان معاني آي الذكر الحكيم

د، حمودي السعيد[1]
جامعة محمد بوضياف
المسيلة، الجزائر
hamoudis227@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/27 تاريخ القبول: 2019/05/29 تاريخ النشر: 2020/01/20

الملخص:

إن القرآن الكريم هو النص العربي المعجز بألفاظه، المتعبد بتلاوته، أعجز العرب وهم أهل فصاحة وبيان، وتحداهم بأن يأتوا بمثله، بدليل قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ الإسراء88، وكان مصدرا لكثير من الدراسات اللغوية والإسلامية بالإضافة إلى كونه مصدر تشريع، ذلك ما جعله يختار لدراسة التطبيق الإعرابي للعلاقة الوثيقة بينه وبين الإعراب في الدرس اللغوي النحوي والدراسات اللسانية العربية الحديثة، يتضح ذلك في كثير من المظاهر إذ كان للفقه وأصوله أثر في الإعراب حيث تستنبط الأحكام الشرعية على حسب وجوه الإعراب، وعلى حسب هذا التوجيه تتبين المعاني.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، التفسير، المعنى، الفقه والإعراب، الوقف.

Abstract :

The Quran is the Arabic text that is miraculous in its words, which is worshiped by its recitation, and which made the Arabs incapable of saying the same thing. It was a source of many linguistic and Islamic studies in addition to being a source of legisl ation. This has made of it the study choice for the application of the relationship between Quran and the expression in the grammatical linguistic study and modern Arabic linguistic studies. This is evident in many aspects, because the jurisprudence and its origins have an impact on the expression where the legal provisions are based on the object of expression, and according to this guidance.

Keywords: expression, interpretation, meaning, jurisprudence, waqf, jurisprudential.

[1]- **المؤلف المرسل**: د، السعيد حمودي ، **الإيميل** : hamoudis227@gmail.com.

إن لكل لغة نظاما قواعديا تتميز به عن غيرها من اللغات، يعود إليه المتكلم لبيان التراكيب الصحيحة المقبولة من التراكيب الفاسدة من الجمل والعبارات، وإذا اختل هذا النظام لم يحقق الكلام أغراضه من الإفهام، وما يدور من مكنون الفكر في الأذهان، وإن ما يمثل هذا النظام خير تمثيل هو النص القرآني العربي المعجز الذي كان مصدرا للدراسات اللغوية، لذا فهو المختار لدراسة التطبيق الإعرابي، وكانت العلاقة بين القرآن والإعراب علاقة وثيقة ومتينة، فقد نظر النحويون في إعراب الآيات منذ كتاب سيبويه (ت180 ه) إذ يتعرض لكثير من الشواهد القرآنية بالإعراب أثناء شرحه للقاعدة النحوية وترسيخها وتثبيتها، ولقد قامت عليه الدراسات النحوية واللسانية كالقراءات والنقد والبلاغة والأدب، والإعراب ضمن هذه العلوم التي كان التنافس حولها قائما، فالكثير من القراء كانوا نحاة يحاول كل منهم تأليف كتاب في إعراب القرآن حتى يوجه القراءة التي يقرأها من جهة الإعراب ويخرجها على نحو يوافق أصول اللغة، مثل أبي عمر بن العلاء (ت 154 ه) قارئ البصرة، وعلي بن حمزة الكسائي (ت 189 ه) قارئ الكوفة، وكل كتب التفاسير تتعرض للإعراب في الكلمات والجمل لأن ذلك مرتبط ببيان المعاني واختلاف الدلالات.

إن اللحن في قراءة القرآن إعراب وهو الذي دعا إلى نشأة النحو تقريبا، فكان الإعراب بذلك في خدمة التفسير، وفي هذا المعنى يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه." والمقصود من ذلك بيان معانيه، وليس المراد به المعنى الاصطلاحي، معرفة مواقع الحركات في أواخر الكلم، لكنه بمعنى الإبانة ومعرفة معاني ألفاظه، لأن القرآن كان معربا منذ نزوله ولا لحن فيه، ولقد نظر النحويون – وهم قراء القرآن - في إعراب الآيات منذ كتاب سيبويه (ت180) الذي اجتهد في البحث والاستقصاء يسمع من العرب الثقاة ويأخذ عن أستاذه الخليل ويستعرض آيِ القرآن الكريم بالدراسة والوصف والتحليل إلى أن أثمر جهده في عمله الجبار المعروف بالكتاب، سالكا في تأليفه مبدأ القياس والعلة والشاهد، وقد نال القرآن الكريم القسط الأوفر من شواهده حتى يقال أنها بلغت حوالي 500 آية كريمة[1]، مما يدل على تأثره بلغة القرآن الكريم والتي كانت دافعا قويا لهذا الاجتهاد من أجل الوقوف على مقاصدها ودلائلها وسر إعجاز كتاب الله تعالى، ومن هنا علينا القول بأن العامل الديني كان السبب المباشر في وضع قواعد اللغة العربية، لدرء اللحن في القراءات القرآنية والحفاظ على سلامة لغة القرآن الكريم والتصدي للتحريف والوصول إلى فهم معاني القرآن وأحكامه والوقوف على أوامره واجتناب نواهيه، وبهذا فالمصطلح النحوي نشأ في أحضان الاجتهاد الديني والفكر القرآني ينبع في أحكامه وقواعده من لغة القرآن الكريم.

- **تأثير الفقه وأصوله في الإعراب:** لقد كان هناك تأثير وتأثر بين الفقه وأصوله وبين منهج الدرس في الإعراب النحوي، ويظهر ذلك فيما يلي:

-المصطلحات الفقهية ومصطلحات الإعراب: لقد أخذ النحاة من الأصوليين مصطلحات نحوية كثيرة لأن الكثير منهم كانوا قرّاء للقرآن الكريم وفقهاء، ذلك لما رأوه من تطابق في المعنيين الفقهي والنحوي، ومن ذلك مصطلح (النسخ) فهو عند الأصوليين رفع حكم شرعي سابق بدليل شرعي متأخر، ومثاله ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمين إذ كانوا في أول أمرهم في صلاتهم يتجهون إلى بيت المقدس ثم أمروا بالتوجه إلى المسجد الحرام بقوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ البقرة 144 ، ورأى النحويون أن المبتدأ والخبر مرفوعان وأن دخول (كان، وإن، وظن) عليهما من هذا الحكم فأطلقوا عليها كلمة النواسخ، وأطلقوا اصطلاح النسخ على هذا العمل لما فيه من رفع حكم وإبدال آخر به.

واصطلاح (التعليق) أخذه النحاة من الفقهاء، فالمرأة (المعلقة) عندهم هي المرأة التي فقدت زوجها أو التي طلقها زوجها ولم تستوف بعد عدة النكاح، فلا هي متزوجة ولا تستطيع أن تتزوج في الوقت نفسه فهي (معلقة) [2] ، قال الله تعالى :﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ النساء 129. هذا المعنى أخذه النحاة من باب أفعال القلوب، كما أن الزوج موجود إلا أن الزوجة لا تستمتع بحقوق الزوجية، كذلك العامل يكون موجودا ولكنه لا يؤثر في المعمول، إذ أن التعليق في هذا الباب هو إبطال عمل (ظن وأخواتها) في اللفظ دون التقدير لاعتراض صدر الكلام بينها وبين معمولها نحو: (علمت لزيد فاضل) فحق (زيد فاضل) النصب ولكن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل، فهو عامل لا عمل له فسمي ملغى معلقا أخذا من المرأة المعلقة التي لا هي متزوجة ولا مطلقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى.[3]

- القياس الفقهي والإعراب: فالقياس عند علماء الأصول هو بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص عليه في الكتاب والسنة، ويعرفونه أيضا بأنه إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم[4]، وتعريفه عند النحاة لا يخرج عن تعريف الأصوليين في المعنى وإن اختلف اللفظ، فعندهم هو:" تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل لعلة." أو:" إلحاق الفرع بالأصل بجامع." أو : " اعتبار الشيء بالشيء بجامع."[5]

يقيس الزجاجي نصب (إن) لاسمها ورفعها لخبرها على الفعل المتعدي عندما ينصب مفعوله المقدم ويرفع فاعله المؤخر، يقول:" ضارعت (إن) وأخواتها الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: (ضرب أخاك محمدٌ) وما أشبه ذلك.[6]

فالمعروف أن الفقهاء كلهم لهم دراية بالنحو وأصوله وكان لهم اعتزاز بالغ بالنحو ومعرفته، فهذا الإمام الشافعي يقول:" من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم." وكان يقول:" لا أسأل في مسألة من مسائل

الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو." وكان أبو عمر الجرمي يدل بمعرفته بالفقه والنحو معا ويقول: " أنا أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه."[7]

وابن الأنباري صنف كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف بين نحويي الكوفة والبصرة" ليكون على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وابن عيينة.

بل إنهم يشترطون في مفسر القرآن وهو المصدر الأول من مصادر التشريع أن يكون ملما بقواعد النحو والصرف وعلم البيان وأصول الفقه ومعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

وهكذا كان التداخل المعرفي والتكامل بين الإعراب والفقه والتفسير تداخلا ملحوظا ويوجهها توجيهات متباينة تبعا لاختلاف وجوه الإعراب واختلاف الأحكام الشرعية التي يسببها اختلاف وجوه الإعراب.

وكان للإعراب تأثير كبير في الأحكام الفقهية ذلك أن المؤلفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفرع على الأصل والأشباه والنظائر وبيان العلل كلها كتبت بعد زمن الأئمة الأربعة الإمام مالك (95-179 هـ) والإمام أبي حنيفة (80-150 هـ) والإمام الشافعي (150-204 هـ) والإمام أحمد بن حنبل (164-241 هـ)، هؤلاء الذين وضعوا أصول الفقه وأرسوا قواعده، فيذكر السيوطي أنه ألف كتاب (الأشباه والنظائر) في النحو ليسلك به سبيل الفقه الشبيه بكتاب القاضي تاج الدين السبكي (الأشباه والنظائر) الذي ألفه في الفقه، ويذكر أبو البركات بن الأنباري في مقدمة كتابه (لمع الأدلة) أن علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد... ذلك على حد أصول الفقه فإن بينهما مناسبة وشبها، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول.[8]

فالكثير من المصطلحات النحوية مستقاة من القرآن الكريم من ذلك مصطلح – الاستقامة-الذي أورده سيبويه في قوله: " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب".

فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسآتيك غدا.

وأما المحال كأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك زيدا رأيته، وكي زيدا يأتيك وأشباه ذلك.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.

أورد هذا المصطلح للتعبير عن الكلام السوي الذي يجري وفق الأصول ويوافق مجرى كلام العرب، فالاستقامة تعني الاعتدال والاستواء والسوية والالتزام بطاعة الله تعالى وعدم الانحراف عن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، جاء ذلك في قوله تعالى: " إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل علَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ " فصلت 30، ومعنى استقاموا عملوا بطاعة الله ولزموا

سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، لاشك أن سيبويه وهو يقرأ في كل صلاة " اهدنا الصراط المستقيم" الفاتحة 06، أدرك طبيعة هذا الصراط الذي فيه استقامة هي الهداية وطريق السلام. وكثيرة هي الآيات التي وردت فيها الاستقامة بهذه الدلالات منها قوله تعالى: " إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون" الأحقاف 13، وقوله : " وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه" الأنعام 152، وقوله: " وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا" الجن 16، ونجد الرسول صلى الله عليه وسلم يجيب من جاء يسأله: " يا رسول الله قل لي في الإسلام قولا لا أسأل فيه غيرك." فقال: " قل آمنت بالله ثم استقم." للدلالة على الكلام الصحيح وهذا مظهر من مظاهر تأثير العامل الديني في النحاة يوم كان اللحن والخروج عن جادة الصواب اللغوي بمثابة الخروج عن الدين، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الرجل الذي لحن في حضرته : " أرشدوا أخاكم فقد ضل."، ولا غرابة أن نجد هذا المصطلح يتكرر عند ابن مالك في نظمه وهو يعرض الكلام قائلا:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم *** واسم وفعل ثمّ حرف الكلم

ولعله يكون هو بدوره تأثر بالحديث الشريف: " قل آمنت بالله ثم استقم."

إن القرآن كتاب الله له منزلة سامية مقدسة عند المسلمين، فكان أثره عند اللغويين كبيرا وبالغا وكان مصدرا يحتج به ومرجعا أساسيا، فدراسة إعرابه أو أي كلم يتصل به إنما كان له غاية دينية.

إن مثل هذه المصطلحات النحوية والشواهد اللغوية نشأت في أحضان الدراسات الشرعية، وهناك أوجه كثيرة وأمثلة متعددة تبين تأثير الإعراب في الأحكام الشرعية، والمعروف أن الفقهاء كانوا على دراية واسعة بالنحو واللغة، و يعتزون اعتزازا كبيرا بالنحو ومعرفته لأنه يمكنهم من التفرقة بين الأساليب المختلفة، فهذا الإمام الشافعي يقول : " من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم." ويقول : " لا أُسأل في مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو."[9] حيث يقول: " سلوني ما شئتم من الفقه فإني أجيبكم على قياس النحو، فقالوا له: ما تقول في رجل سها في الصلاة فسجد سجدتي السهو فسها؟ فقال: لا شيء عليه، قالوا له: من أين قلت ذلك؟ قال: أخذته من باب الترخيم، لأن المرخم لا يرخم."[10]

- **أثر الإعراب في الوقف وعدمه:** ومن أوجه التأثير الإعرابي في القرآن الوقف وعدمه على آخر حرف معين، وإن ارتباط الوقف على آخر آيِ القرآن الكريم بظاهرة الإعراب ارتباط وثيق ببيان المعاني، لذلك كان لزاما لمن يحسن الوقف أن يقف على المعنى.

فالوقف إذن يختلف باختلاف القراءة، فقد يكون الوقف على الكلمة القرآنية على قراءة واجبا وعلى أخرى جائزا أو ممنوعا، وما يدل على ذلك كما قال مجاهد: " لايقوم بالتمام إلا نحوي عالم باللغة التي نزل بها القرآن."[11] لأنه بالوقف والاستئناف يكشف عن معنى الآية التي يتلوها، الناتج عن مراعاته للقراءة الأخرى ويظهر هذا من خلال دراسة بعض النماذج المختارة من ناحية الإعراب والمعنى، ومنها:

- **الوقف والإعراب:** يرتبط الوقف على آخر آيِ القرآن الكريم بالإعراب ارتباطا كبيرا وذلك لأنه يؤثر في المعنى، ومن ثم كان لزاما لمن يحسن الوقف ويعرف مواطنه أن يكون ملما بأوجه الإعراب المختلفة وما يستوجبه كل وجه من وقف في القراءة عند موضع معين.

ومن المشتغلين بعلوم القرآن من اتخذ الإعراب والفصائل النحوية مقياسا لبيان مواضع وأماكن الوقف وبيان أنواعه. والوقف عنصر من العناصر الصوتية في اللغة، وقد عرفه ابن الجوزي بأنه قطع الصوت عن الكلمة يُتَنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله.[12]

لقد اهتم المسلمون الأوائل بعلم الوقف في القرآن كل الاهتمام فجعلوه مساويا لتعلم القرآن نفسه، ذلك أن المعنى متوقف على الموضع الذي يقف عنده القارئ، إذ ربما يقف القارئ عند موضع يخل بالمعنى ويؤدي إلى التعسف في الإعراب، ويوثق ابن الأنباري الرابطة بين الوقف والإعراب مستخدما الفصائل النحوية المزدوجة مقياسا لعدم الوقف، فلا يصح الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا المؤكد دون توكيده، ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البدل دون مبدله، ولا إن أو كان أو ظن وأخواتها دون اسمها، ولا اسمها دون خبرها، ولا المستثنى منه دون الاستثناء، ولا الموصول دون صلته.[13]

وانظر إلى الوقف أو عدمه وكيف يؤثران في المعنى والإعراب في قوله تعالى:

" ... فلما آتوه موثقهم قال الله على ما نقول وكيل." يوسف 66، إذ يجب الوقف عند قوله: (قال) وقفة لطيفة لئلا يُتَوهم كون الاسم الكريم "الله" فاعلا للفعل (قال) إنما الفاعل يعقوب عليه السلام.

كذلك يجب الوقف عند قوله تعالى: " ولا يحزنك قولهم." ثم يبتدئ: " إن العزة لله جميعا" يونس 65، لئلا يتوهم أن الآية الأخيرة هي مقول قولهم في محل نصب، بل هي مستأنفة.

كذلك يجب الوقف على "عوجا" في قوله تعالى: " الحمد لله الذي أنزل على عبد الكتاب ولم يجعل له عوجا" ثم يبتدئ فيقول: "قيما لينذر بأسا شديدا " الكهف01، لئلا يتخيل كون "قيما" صفة لـ: "عوجا" في حالة عدم الوقف، إذ العوج لا يكون "قيما".

ولقد أكد بعض النحاة الوقف على قوله تعالى: " ولقد همت به" والابتداء بقوله: " وهم بها" يوسف 24، وذلك للفصل بين الخبرين، أي أن "الواو" في الآية استئنافية وليست من باب العطف، لأنها لو كانت من باب العطف لكان يوسف عليه السلام وامرأة العزيز مشتركين في ذنب واحد وهو أنه هم بها تماما مثلما همت به، ولكنه عليه السلام هم بدفعها أي على حذف مضاف، في حين أنها همت به أي أرادت الفاحشة معه، لذلك ففي الآية التاسعة والعشرين من السورة نفسها يجب الوقف على قوله: "يوسف أعرض عن هذا" والابتداء بقوله: " واستغفري لذنبك " وبذلك يتبين الفصل بين الأمرين، لأن يوسف أمر بالإعراض وهو الصفح عن جهل من جهل قدره وأراد ضره، والمرأة أمرت بالاستغفار لذنبها لأنها همت بما يجب الاستغفار منه، ولذلك أمرت به.

وقد استطاع العديد من النحاة الأوائل أن يقفوا على الخصائص البنيوية والدلالية للتراكيب القرآنية، وأن يظهروا جمالها وروعتها، مثال ذلك قول الله عز وجل: "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة " النساء 162، فلو كان كله رفعا كان جيدا، فأما (والمؤمنون) فمحمول على الابتداء، و(المقيمين) منصوبة على التعظيم والمدح عند سيبويه[14]، لأن المقام الإنشائي مقام ثناء على المؤمنين.

ومن ذلك قوله تعالى: "إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ولا تسأل عن أصحاب الجحيم" البقرة 119، فالوقف على (نذيرا) كاف لمن قرأ (ولا تَسْأَلْ) بفتح التاء وجزم اللام على النهي وهي قراءة نافع ويعقوب، وفي النهي معنى التعظيم لما هم فيه من العذاب أي لا تسأل يا محمد عنهم فقد بلغوا غاية العذاب. ولا وقف لمن قرأها على النفي بمعنى (ليس) بضم التاء ورفع اللام هكذا (تُسْأَلُ) لأن فيها وجهين[15]:

أحدهما أن يرفع على الاستئناف والمعنى: (لست تُسأَل) أي لست تؤاخذ بهم، والكلام على هذا التقدير منقطع عما قبله، فالوقف على (ونذيرا) كاف أيضا.

والثاني أن يرفع على النفي والعطف على (بشيرا ونذيرا) فهو في موضع الحال تقديرا: إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا غير مسؤول عن أصحاب الجحيم، والوقف على هذا التقدير حسن.

ومنه أيضا قوله تعالى: " فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتا حسنا وكفَّلها زكريا كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال يا مريم أنّى لك هذا قالت هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب " آل عمران 37.

الوقف عند قوله (حسنا) يختلف فيه بين الوقف وعدمه باختلاف القراءات الواردة في قوله (وكَفَّلها)، فمن قرأها (وكَفَلها) بتخفيف الفاء وقف على كلمة (حسنا) لأن ما بعده وهو (كلما) منقطع.

وأما من قرأها (وكَفَّلها) بتشديد الفاء فليس يوقف لأن الفعلين من الله تعالى، والمعنى: أنبتها الله جلت قدرته نباتا حسنا وكفَّلها الله زكريا، أي ألزمه كفالتها، وقدر ذلك عليه ويسره له، فيكون زكريا المفعول الثاني لـ (وكفَّلها) لأن التشديد يتعدى إلى مفعولين.

ومن الشواهد أيضا التي تبين أثر الوقف في بيان المعنى قوله تعالى: " وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب" هود 71، فالوقف على قوله (يعقوب) يختلف باختلاف القراءات الواردة فيه، فمن قرأ (يعقوبُ) برفع الفاء وهي قراءة نافع وابن كثير والكسائي وأبي جعفر ويعقوب، على أنه مبتدأ مؤخر والظرف قبله خبره.

وقرأ حفص وابن عامر وحمزة بنصب الباء[16]، على أن يعقوب من وراء إسحاق، أي على تقدير: فبشرناها بإسحاق ووهبنا لها يعقوب من ورائه لأن البشارة دالة على الهبة.

الهوامش

1- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 157.

2- حاشية الجمل على الجلالين، 431/1.

3- بدران أبي العينين، أصول الفقه، ، دار المعارض، 1969م، ص 462.

4- نفس المرجع السابق، ص 209.

5- محمد بن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفناني، دمشق 1957، ص93.

6- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، نشر دار العروبة، 1959، ص64.

7- أبو القاسم الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الكويت 1962، ص 252،251.

8- ابن جني الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 1952.

9- د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ط1، 1983، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 177.

10- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الكويت 1962، ص 152،151.

11- أحمد بن محمد، القطع والاستئناف للنحاس، تحقيق أحمد حطاب، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ط1 (د،ت)، ص23.

12- النشر في القراءات العشر 240/1 للحافظ أبي الخير الشهير بابن الجوزي، طبعة التجارية الكبرى بالقاهرة (د،ت).

13- الإتقان في علوم القرآن، 84/1.

14- سيبويه، الكتاب 63/2.

15- وهي قراءة باقي العشرة من القرّاء كـ(عاصم) وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر وابن هشام.

16- التيسير في القراءات لابن الجزري، 290/2.